মুয়াত্তা মালিক

হাদিস নাম্বারঃ ১৪০৪

৩৩. শরীকানায় ফলের বাগানে উৎপাদন বিষয়ক অধ্যায় (كتاب المساقاة)

পরিচ্ছেদঃ ১. ফলের বাগানে শরীকানার বর্ণনা

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسَاقَاةِ

আরবী

وَحَدَّثَنِي مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى خَيْبَرَ فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودِ خَيْبَرَ قَالَ فَجَمَعُوا لَهُ حَلْيًا مِنْ حَلْيِ نِسَائِهِمْ فَقَالُوا لَهُ هَذَا لَكَ وَخَفِّفْ عَنَّا وَتَجَاوَزْ فِي الْقَسْمِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَمِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيَّ وَمَا ذَاكَ بِحَامِلِي عَلَى أَنْ أَحِيفَ عَلَيْكُمْ فَأَمَّا مَا عَرَضْتُمْ مِنْ الرَّشْوَةِ فَإِنَّهَا سُحْتٌ وَإِنَّا لَا نَأْكُلُهَا فَقَالُوا بِهَذَا قَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ

قَالَ مَالِك إِذَا سَاقَى الرَّجُلُ النَّخْلَ وَفِيهَا الْبَيَاضُ فَمَا ازْدَرَعَ الرَّجُلُ الدَّاخِلُ فِي الْبَيَاضِ فَهُوَ لَهُ قَالَ وَإِنْ اشْتَرَطَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنَّهُ يَزْرَعُ فِي الْبَيَاضِ لِنَفْسِهِ فَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ لِأَنَّ الرَّجُلَ الدَّاخِلَ فِي الْمَالِ يَسْقِي لِرَبِّ الْأَرْضِ فَذَلِكَ زِيَادَةٌ ازْدَادَهَا عَلَيْهِ قَالَ وَإِنْ اشْتَرَطَ الزَّرْعَ بَيْنَهُمَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْمَئُونَةُ كُلُّهَا عَلَى الدَّاخِلِ فِي الْمَالِ الْبَذْرُ وَالسَّقْيُ وَالْعِلَاجُ كُلُّهُ فَإِنْ اشْتَرَطَ الدَّاخِلُ فِي الْمَالِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنَّ الْبَذْرَ عَلَيْكَ كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ جَائِزٍ لِأَنَّهُ قَدْ اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ زِيَادَةً ازْدَادَهَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى أَنَّ عَلَى الدَّاخِلِ فِي الْمَالِ الْمَئُونَةَ كُلَّهَا وَالنَّفَقَةَ وَلَا يَكُونُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنْهَا شَيْءٌ فَهَذَا وَجْهُ الْمُسَاقَاةِ الْمَعْرُوفُ قَالَ مَالِك فِي الْعَيْنِ تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَنْقَطِعُ مَاؤُهَا فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ وَيَقُولُ الْآخَرُ لَا أَجِدُ مَا أَعْمَلُ بِهِ إِنَّهُ يُقَالُ لِلَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ اعْمَلْ وَأَنْفِقْ وَيَكُونُ لَكَ الْمَاءُ كُلُّهُ تَسْقِي بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُكَ بِنِصْفِ مَا أَنْفَقْتَ فَإِذَا جَاءَ بِنِصْفِ مَا أَنْفَقْتَ أَخَذَ حِصَّتَهُ مِنْ الْمَاءِ وَإِنَّمَا أُعْطِيَ الْأَوَّلُ الْمَاءَ كُلَّهُ لِأَنَّهُ أَنْفَقَ وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ شَيْئًا بِعَمَلِهِ لَمْ يَعْلَقْ الْآخَرَ مِنْ النَّفَقَةِ شَيْءٌ قَالَ مَالِك

وَإِذَا كَانَتْ النَّفَقَةُ كُلُّهَا وَالْمَئُونَةُ عَلَى رَبِّ الْحَائِطِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الدَّاخِلِ فِي الْمَالِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ يَعْمَلُ بِيَدِهِ إِنَّمَا هُوَ أَجِيرٌ بِبَعْضِ الثَّمَرِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمْ إِجَارَتُهُ إِذَا لَمْ يُسَمِّ لَهُ شَيْئًا يَعْرِفُهُ وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ لَا يَدْرِي أَيَقِلُّ ذَلِكَ أَمْ يَكْثُرُ قَالَ مَالِك وَكُلُّ مُقَارِضٍ أَوْ مُسَاقٍ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَثْنِيَ مِنْ الْمَالِ وَلَا مِنْ النَّخْلِ شَيْئًا دُونَ صَاحِبِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصِيرُ لَهُ أَجِيرًا بِذَلِكَ يَقُولُ أُسَاقِيكَ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي فِي كَذَا وَكَذَا نَخْلَةً تَسْقِيهَا وَتَأْبُرُهَا وَأُقَارِضُكَ فِي كَذَا وَكَذَا مِنْ الْمَالِ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي بِعَشَرَةِ دَنَانِيرَ لَيْسَتْ مِمَّا أُقَارِضُكَ عَلَيْهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي وَلَا يَصْلُحُ وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا قَالَ مَالِك وَالسُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاةِ الَّتِي يَجُوزُ لِرَبِّ الْحَائِطِ أَنْ يَشْتَرِطَهَا عَلَى الْمُسَاقَى شَدُّ الْحِظَارِ وَخَمُّ الْعَيْنِ وَسَرْوُ الشَّرَبِ وَإِبَّارُ النَّخْلِ وَقَطْعُ الْجَرِيدِ وَجَذُّ الثَّمَرِ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ عَلَى أَنَّ لِلْمُسَاقَى شَطْرَ الثَّمَرِ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ إِذَا تَرَاضَيَا عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّ صَاحِبَ الْأَصْلِ لَا يَشْتَرِطُ ابْتِدَاءَ عَمَلٍ جَدِيدٍ يُحْدِثُهُ الْعَامِلُ فِيهَا مِنْ بِئْرٍ يَحْتَفِرُهَا أَوْ عَيْنٍ يَرْفَعُ رَأْسَهَا أَوْ غِرَاسٍ يَغْرِسُهُ فِيهَا يَأْتِي بِأَصْلِ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ ضَفِيرَةٍ يَبْنِيهَا تَعْظُمُ فِيهَا نَفَقَتُهُ وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ رَبُّ الْحَائِطِ لِرَجُلٍ مِنْ النَّاسِ ابْنِ لِي هَاهُنَا بَيْتًا أَوْ احْفِرْ لِي بِئْرًا أَوْ أَجْرِ لِي عَيْنًا أَوْ اعْمَلْ لِي عَمَلًا بِنِصْفِ ثَمَرِ حَائِطِي هَذَا قَبْلَ أَنْ يَطِيبَ ثَمَرُ الْحَائِطِ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ فَهَذَا بَيْعُ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا قَالَ مَالِك فَأَمَّا إِذَا طَابَ الثَّمَرُ وَبَدَا صَلَاحُهُ وَحَلَّ بَيْعُهُ ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ اعْمَلْ لِي بَعْضَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ لِعَمَلٍ يُسَمِّيهِ لَهُ بِنِصْفِ ثَمَرِ حَائِطِي هَذَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنَّمَا اسْتَأْجَرَهُ بِشَيْءٍ مَعْرُوفٍ مَعْلُومٍ قَدْ رَآهُ وَرَضِيَهُ فَأَمَّا الْمُسَاقَاةُ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَائِطِ ثَمَرٌ أَوْ قَلَّ ثَمَرُهُ أَوْ فَسَدَ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ وَأَنَّ الْأَجِيرَ لَا يُسْتَأْجَرُ إِلَّا بِشَيْءٍ مُسَمًّى لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنَّمَا الْإِجَارَةُ بَيْعٌ مِنْ الْبُيُوعِ إِنَّمَا يَشْتَرِي مِنْهُ عَمَلَهُ وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَهُ الْغَرَرُ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ قَالَ مَالِك السُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاةِ عِنْدَنَا أَنَّهَا تَكُونُ فِي أَصْلِ كُلِّ نَخْلٍ أَوْ كَرْمٍ أَوْ زَيْتُونٍ أَوْ رُمَّانٍ أَوْ فِرْسِكٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الْأُصُولِ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى أَنَّ لِرَبِّ الْمَالِ نِصْفَ الثَّمَرِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ رُبُعَهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ قَالَ مَالِك

وَالْمُسَاقَاةُ أَيْضًا تَجُوزُ فِي الزَّرْعِ إِذَا خَرَجَ وَاسْتَقَلَّ فَعَجَزَ صَاحِبُهُ عَنْ سَقْيِهِ وَعَمَلِهِ وَعِلَاجِهِ فَالْمُسَاقَاةُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا جَائِزَةٌ قَالَ مَالِك لَا تَصْلُحُ الْمُسَاقَاةُ فِي شَيْءٍ مِنْ الْأُصُولِ مِمَّا تَحِلُّ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ إِذَا كَانَ فِيهِ ثَمَرٌ قَدْ طَابَ وَبَدَا صَلَاحُهُ وَحَلَّ بَيْعُهُ وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَاقَى مِنْ الْعَامِ الْمُقْبِلِ وَإِنَّمَا مُسَاقَاةُ مَا حَلَّ بَيْعُهُ مِنْ الثِّمَارِ إِجَارَةٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَاقَى صَاحِبَ الْأَصْلِ ثَمَرًا قَدْ بَدَا صَلَاحُهُ عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ إِيَّاهُ وَيَجُذَّهُ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ يُعْطِيهِ إِيَّاهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْمُسَاقَاةِ إِنَّمَا الْمُسَاقَاةُ مَا بَيْنَ أَنْ يَجُذَّ النَّخْلَ إِلَى أَنْ يَطِيبَ الثَّمَرُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ قَالَ مَالِك وَمَنْ سَاقَى ثَمَرًا فِي أَصْلٍ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ فَتِلْكَ الْمُسَاقَاةُ بِعَيْنِهَا جَائِزَةٌ قَالَ مَالِك وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَاقَى الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحِلُّ لِصَاحِبِهَا كِرَاؤُهَا بِالدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الْأَثْمَانِ الْمَعْلُومَةِ قَالَ فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يُعْطِي أَرْضَهُ الْبَيْضَاءَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرُّبُعِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا فَذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُهُ الْغَرَرُ لِأَنَّ الزَّرْعَ يَقِلُّ مَرَّةً وَيَكْثُرُ مَرَّةً وَرُبَّمَا هَلَكَ رَأْسًا فَيَكُونُ صَاحِبُ الْأَرْضِ قَدْ تَرَكَ كِرَاءً مَعْلُومًا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُكْرِيَ أَرْضَهُ بِهِ وَأَخَذَ أَمْرًا غَرَرًا لَا يَدْرِي أَيَتِمُّ أَمْ لَا فَهَذَا مَكْرُوهٌ وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِسَفَرٍ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ ثُمَّ قَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَ الْأَجِيرَ هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيَكَ عُشْرَ مَا أَرْبَحُ فِي سَفَرِي هَذَا إِجَارَةً لَكَ فَهَذَا لَا يَحِلُّ وَلَا يَنْبَغِي قَالَ مَالِك وَلَا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ أَنْ يُؤَاجِرَ نَفْسَهُ وَلَا أَرْضَهُ وَلَا سَفِينَتَهُ إِلَّا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ لَا يَزُولُ إِلَى غَيْرِهِ قَالَ مَالِك وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ الْمُسَاقَاةِ فِي النَّخْلِ وَالْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ أَنَّ صَاحِبَ النَّخْلِ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَهَا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَصَاحِبُ الْأَرْضِ يُكْرِيهَا وَهِيَ أَرْضٌ بَيْضَاءُ لَا شَيْءَ فِيهَا قَالَ مَالِك وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي النَّخْلِ أَيْضًا إِنَّهَا تُسَاقِي السِّنِينَ الثَّلَاثَ وَالْأَرْبَعَ وَأَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ وَأَكْثَرَ قَالَ وَذَلِكَ الَّذِي سَمِعْتُ وَكُلُّ شَيْءٍ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ الْأُصُولِ بِمَنْزِلَةِ النَّخْلِ يَجُوزُ فِيهِ لِمَنْ سَاقَى مِنْ السِّنِينَ مِثْلُ مَا يَجُوزُ فِي النَّخْلِ قَالَ مَالِك فِي الْمُسَاقِي إِنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي سَاقَاهُ شَيْئًا مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرِقٍ يَزْدَادُهُ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْئًا مِنْ الْأَشْيَاءِ لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ الْمُسَاقَى مِنْ رَبِّ الْحَائِطِ شَيْئًا يَزِيدُهُ إِيَّاهُ مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرِقٍ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ وَالزِّيَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمَا لَا تَصْلُحُ قَالَ مَالِك وَالْمُقَارِضُ أَيْضًا بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لَا

يَصْلُحُ إِذَا دَخَلَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْمُسَاقَاةِ أَوْ الْمُقَارَضَةِ صَارَتْ إِجَارَةً وَمَا دَخَلَتْهُ الْإِجَارَةُ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الْإِجَارَةُ بِأَمْرٍ غَرَرٍ لَا يَدْرِي أَيَكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ أَوْ يَقِلُّ أَوْ يَكْثُرُ قَالَ مَالِك فِي الرَّجُلِ يُسَاقِي الرَّجُلَ الْأَرْضَ فِيهَا النَّخْلُ وَالْكَرْمُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الْأُصُولِ فَيَكُونُ فِيهَا الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ قَالَ مَالِك إِذَا كَانَ الْبَيَاضُ تَبَعًا لِلْأَصْلِ وَكَانَ الْأَصْلُ أَعْظَمَ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَهُ فَلَا بَأْسَ بِمُسَاقَاتِهِ وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النَّخْلُ الثُّلُثَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَيَكُونَ الْبَيَاضُ الثُّلُثَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيَاضَ حِينَئِذٍ تَبَعٌ لِلْأَصْلِ وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ فِيهَا نَخْلٌ أَوْ كَرْمٌ أَوْ مَا يُشْبِهُ ذَلِكَ مِنْ الْأُصُولِ فَكَانَ الْأَصْلُ الثُّلُثَ أَوْ أَقَلَّ وَالْبَيَاضُ الثُّلُثَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ جَازَ فِي ذَلِكَ الْكِرَاءُ وَحَرُمَتْ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ أَنْ يُسَاقُوا الْأَصْلَ وَفِيهِ الْبَيَاضُ وَتُكْرَى الْأَرْضُ وَفِيهَا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ مِنْ الْأَصْلِ أَوْ يُبَاعَ الْمُصْحَفُ أَوْ السَّيْفُ وَفِيهِمَا الْحِلْيَةُ مِنْ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ أَوْ الْقِلَادَةُ أَوْ الْخَاتَمُ وَفِيهِمَا الْفُصُوصُ وَالذَّهَبُ بِالدَّنَانِيرِ وَلَمْ تَزَلْ هَذِهِ الْبُيُوعُ جَائِزَةً يَتَبَايَعُهَا النَّاسُ وَيَبْتَاعُونَهَا وَلَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَوْصُوفٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ بَلَغَهُ كَانَ حَرَامًا أَوْ قَصُرَ عَنْهُ كَانَ حَلَالًا وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا الَّذِي عَمِلَ بِهِ النَّاسُ وَأَجَازُوهُ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ الْوَرِقِ أَوْ الذَّهَبِ تَبَعًا لِمَا هُوَ فِيهِ جَازَ بَيْعُهُ وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النَّصْلُ أَوْ الْمُصْحَفُ أَوْ الْفُصُوصُ قِيمَتُهُ الثُّلُثَانِ أَوْ أَكْثَرُ وَالْحِلْيَةُ قِيمَتُهَا الثُّلُثُ أَوْ أَقَلُّ

বাংলা

রেওয়ায়ত ২. সুলায়মান ইবন ইয়াসার (রহঃ) হইতে বর্ণিত, রাসূলুল্লাহ সাল্লাল্লাহু আলয়হি ওয়াসাল্লাম আবদুল্লাহ ইবন রাওয়াহাকে খায়বরে প্রেরণ করিতেন। তিনি তথাকার বাগানের ফলের পরিমাণ নির্দিষ্ট করিতেন। একবার ইহুদীরা তাহাদের স্ত্রীদের অলংকার একত্রিত করিয়া আবদুল্লাহকে দিতে চাহিল আর ইহুদীরা বলিল, আপনি এই অলঙ্কার গ্রহণ করুন আর পরিমাণে কিছু হ্রাস করুন। আবদুল্লাহ বলিলেন, হে ইহুদী সম্প্রদায়! আমি আল্লাহর সমস্ত সৃষ্ট বস্তুর মধ্যে তোমাদিগকে নিকৃষ্ট মনে করিয়া থাকি, তা সত্ত্বেও আমি তোমাদের উপর জুলুম করিতে চাহি না। তোমরা আমাকে যে উৎকোচ দিতেছ ইহা হারাম, ইহা আমরা খাই না। ইহুদীরা বলিতে লাগিল, এইজন্যই এখনও পৃথিবী ও জমি স্থির রহিয়াছে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ যদি কেহ সেচ ব্যবস্থা আঞ্জাম করিবে এই শর্তে কোন খেজুর বাগান নেয় এবং ঐ বাগানের খালি জমিতে কিছু বপন করে, তবে উহা তাহারই হইবে। যদি বাগানের মালিক এই শর্ত লাগায় যে, আমি উহাতে

চাষ করিব তবে উহা বৈধ হইবে না। কেননা সেচের ব্যবস্থাপক ব্যক্তি খেজুর গাছে পানি দেবে যাহাতে তাহার জমিও সেচের আওতায় আসিয়া যাইবে আর তাহার চাষ করা অবৈধ। হ্যাঁ, যদি ঐ চাষ উভয়ের মধ্যে শরীকী হয়, তবে বৈধ হইবে যখন শ্রম, বীজ, রক্ষণাবেক্ষণ সেচ শ্রমিকের উপর থাকিবে। মালিকের শুধু জমি থাকিবে। যদি শ্রমিক জমির মালিকের উপর এই শর্ত আরোপ করে যে, আপনি বীজ দিবেন ইহা বৈধ নহে, কেননা সেচ ব্যবস্থা শুধু ঐ অবস্থায় বৈধ হইবে যখন সমস্ত কিছুই শ্রমিকের যিম্মায় থাকিবে। মালিকের শুধু জমি থাকিবে। ইহাই মুসাকাতের প্রচলিত ও বৈধ পন্থা।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ একটি কূপের দুই ব্যক্তি সমান সমান মালিক। রূপটিতে পানি রহিল না। একজন উহা ঠিক করিতে চাহিলে অন্য ব্যক্তি মানিল না, আমার নিকট টাকা নাই, আমি খরচ দিতে পারিব না। এমতাবস্থায় যে উহা ঠিক করিতে চাহিয়াছে তাহাকে উহা ঠিক করিতে দেওয়া হইবে। সমস্ত পানি তাহারই হইবে, আর সেই পানি ব্যবহারের পূর্ণ অধিকার তাহারই হইবে। অপর ব্যক্তি খরচের অর্ধেক শোধ করিলে সে তাহার অংশগ্রহণ করিবে। প্রথম ব্যক্তিকে পূর্ণ পানি এইজন্য দেওয়া হইবে যে, সে সব খরচ বহন করিয়াছে। যদি পানি না হইত তবে অপর ব্যক্তি খরচের কিছুই দিত না; প্রথম ব্যক্তির অর্থ ব্যয় বৃথা যাইত।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ যদি বাগানের মালিকের উপর সকল প্রকার ব্যয়ের দায়িত্ব থাকে, শ্রমিকের উপর ব্যয়ের কোন দায়িত্ব না থাকে, তাহার যিম্মায় থাকে কেবল শ্রম। আর তাহাকে শ্রমের পরিবর্তে কিছু ফল দেওয়া হয় তবে ইহা অবৈধ, কেননা শ্রম অনির্দিষ্ট, বাগানের মালিক তাহার পারিশ্রমিক নির্দিষ্ট করিয়া না দিলে সে অবগত নহে যে তাহার পারিশ্রমিক কতটুকু । ফলের উৎপাদন বেশিও হইতে পারে, কমও হইতে পারে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ যে ব্যক্তি শরীকী কারবারে ধন দেয় বা সেচের বিনিময়ে বাগান শরীকানায় দেয় তাহার জন্য ইহা বৈধ নহে যে, সে নিজের জন্য অর্থ বা কতিপয় নির্দিষ্ট করে এবং বলে যে এই পরিমাণ অর্থ যেমন দশ দীনার বা অমুক অমুক গাছের ফল আমারই জন্য থাকিবে, উহাতে শরীকানা নাই, বৈধ নহে। আমাদের নিকট মাসআলা অনুরূপই।

মালিক (রহঃ) বলেন, আমাদের মধ্যে প্রচলিত নিয়মানুযায়ী বাগানের মালিক সেচ শ্রমিকের উপর নিম্নলিখিত শর্ত আরোপ করিতে পারেঃ ১। বাগানের প্রাচীর ঠিক করিতে হইবে; ২। পানির কূপ পরিষ্কার রাখিতে হইবে; ৩। বাগানের সেচের নহরগুলো পরিষ্কার রাখিবে; ৪। গাছে নর-মাদীর মধ্যে সংযোগ স্থাপন করিবে; ৫। ছিলা চাঁছার কাজ করিবে; ৬। গাছের খেজুর পাড়িয়া আনিবে ইত্যাদি কাজ, যদি মালিক শ্রমিক উভয়ে সম্মত হয়। গাছের মালিকের ইচ্ছাধীন থাকিবে সে শ্রমিকের জন্য অর্ধেক ফল বা কম ও বেশি যেভাবে কথা থাকে যদি উভয়ে উহাতে সম্মত থাকে নির্ধারিত করিতে পারে। গাছের মালিকের এই অধিকার থাকিবে না যে, সে শ্রমিকের প্রতি নূতন কিছু বানাইতে শর্ত করিবে যেমন কূপের চতুস্পার্শ্বে উঁচু বাধ বাধিয়া কূপ খনন করা না নূতন গাছ লাগানো বা খাল খনন করা বা এইজন্য পানির হাউজ বানানো, যাহাতে বাগানের আয় বাড়িয়া যায়।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ উহার উদাহরণ এই যে, বাগানের মালিক কাহাকেও বলিল, আমার জন্য ঘর তৈয়ার কর বা কূপ খনন কর কিংবা জলাশয় পরিষ্কার কর কিংবা অনুরূপ কোন কাজ কর যাহার পরিবর্তে আমি বাগানের অর্ধেক ফল দিয়ে দেব অথচ ফল খাওয়ার উপযুক্ত হয় নাই, না এখনও উহার পাকার সময় হইয়াছে ইহা বৈধ নহে। কেননা ইহা ফল উপযুক্ত হওয়ার পূর্বে বিক্রি করার মতো রাসূলুল্লাহ সাল্লাল্লাহু আলায়হি ওয়া সাল্লাম ইহা হইতে

নিষেধ করিয়াছেন।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ যদি ফল খাওয়ার উপযুক্ত হয় এবং উহার বিক্রয় বৈধ হয়, সে সময় কোন ব্যক্তি অপর এক ব্যক্তিকে বলিল, তুমি আমার অমুক অমুক কাজ কর। সে কাজ নির্দিষ্ট করিয়া বলিল, তোমার কাজের বিনিময়ে আমি তোমাকে আমার এই বাগানের অর্ধেক ফল প্রদান করিব, ইহা বৈধ। কারণ এই লোকটিকে নির্দিষ্ট পারিশ্রমিকের উপর মজুর হিসাবে গ্রহণ করা হইয়াছে; সে উহা দেখিয়া উহাতে সম্মতি প্রকাশ করিয়াছে। কিন্তু মুসাকাত বৈধ হয় যদিও বাগানের ফল উৎপন্ন না হয়, অথবা স্বল্প উৎপাদন হয় অথবা নষ্ট হইয়া যায়। মুসাকী বা সেচের ব্যবস্থাকারীর জন্য ইহাই প্রাপ্য হইবে। পক্ষান্তরে কাহাকেও শ্রমে নিযুক্ত করা হইলে নির্দিষ্ট পারিশ্রমিকের উপর নিযুক্ত করিতে হয়, ইহা ছাড়া শ্রমে খাটানো বৈধ নহে। কারণ ইজারা এক প্রকার ক্রয়-বিক্রয়ের মতো। ইহাতে শ্রমিকের শ্রম ক্রয় করা হয়। ইহাতে ধোকার প্রবেশ ঘটিলে ইহা বৈধ হয় না। কেননা রাসূলুল্লাহ্ সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম ধোকার ক্রয়-বিক্রয় হইতে নিষেধ করিয়াছেন।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ আমাদের মতে প্রত্যেক প্রকার ফলের গাছের ব্যাপারে মুসাকাত জায়েয আছে। যেমন আঙ্গুর, খেজুর, যায়তুন, তীন, আনার বা শাফতাল ইত্যাদি বৃক্ষ; এই শর্তে যে, বাগানের মালিক অর্ধেক, এক-তৃতীয়াংশ, এক-চতুর্থাংশ বা বেশি-কম ফল লইয়া লইবে, অবশিষ্ট ফল শ্রমিকের থাকিবে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ শস্যক্ষেত্রেও মুসাকাত বৈধ। শস্য মাটি ভেদ করিয়া বাহির ও স্থির হইলে এবং মালিক উহার যত্ন ও তত্ত্বাবধানে অক্ষম হইলে সেই অবস্থায় মুসাকাত বৈধ হইবে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ ফল পরিপক্ক হইলে এবং বিক্রয়ের উপযুক্ত হইলে যেসব বৃক্ষে মুসাকাত জায়েয ছিল এই ক্ষেত্রে উহা আর বৈধ হইবে না। তবে আগামী বৎসরের জন্য মুসাকাত করা যাইবে। কারণ বিক্রয়ের উপযুক্ত ফলের মুসাকাত ইজারা বলিয়া গণ্য হইবে, ইহা যেন ফল বিক্রয়ের উপযুক্ত হওয়ার পর বৃক্ষের মালিক শ্রমিকের সাথে চুক্তি করিল উহা কাটিয়া দেওয়ার জন্য, যেমন শ্রমিককে দিরহাম বা দীনার প্রদান করা হইল যাহার বিনিময়ে সে গাছের ফল কাটিয়া দিবে। ইহা মুসাকাত নহে। মুসাকাত হইতেছে বিগত বৎসর হইতে আগামী বৎসর ফল পরিপক্ক হওয়া ও বিক্রয়ের উপযুক্ত হওয়ার মধ্যবর্তী সময়ের জন্য যাহা হয় তাহা।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ যে গাছের খর্জুরের উপর মুসাকাত করিয়াছে সেই গাছের ফল পরিপক্ক হওয়া এবং বিক্রয়ের উপযুক্ত হওয়ার পূর্বে এই মুসাকাত বৈধ হইবে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ খালি জমিতে মুসাকাত বৈধ নহে। হ্যাঁ, দিরহাম দীনারের বিনিময়ে ভাড়ার উপর দেওয়া যাইতে পারে যদি কোন ব্যক্তি খালি জমি চাষের জন্য উহা হইতে উৎপাদিত এক-তৃতীয়াংশ বা এক-চতুর্থাংশ ফসলের উপর কাহাকেও দেয় তবে বৈধ হইবে না, কেননা উহাতে ধোঁকা রহিয়াছে। ক্ষেতে ফসল হয় কিনা তাহা জানা নাই, ফসল হইলেও কত ফসল হইবে, অধিক না অল্প তাহাও জানা নাই।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ উহার দৃষ্টান্ত এইরূপ, যেমন কোন ব্যক্তি কাহাকেও নির্দিষ্ট কিছুর বিনিময়ে সফরে তাহার সঙ্গে থাকিবার জন্য নিযুক্ত করিল। পরে তাহাকে বলিতে লাগিল, আমি এই ভ্রমণে যে লাভ করিব উহার এক-দশমাংশ তোমাকে দিব, ইহাই তোমার পারিশ্রমিক। তবে ইহা বৈধ হইবে না এবং এইরূপ করা অনুচিত। মালিক

(রহঃ) বলেনঃ কাহারও জন্য নিজকে বা যমীন বা নৌকা ইত্যাদি জাতীয় কোন বস্তু যাহা তাহার নিজস্ব কিছু নির্ধারণ করা ব্যতীত কাহাকেও ভাড়ায় দেওয়া বৈধ নহে, নির্দিষ্ট করিয়া ভাড়ায় দেওয়া হইলে তাহা বৈধ।

মালিক (রহঃ) খেজুর গাছ ও খালি জমি শরীকানা ব্যবস্থায় দেওয়া সম্পর্কে বলেনঃ এই দুয়ের মধ্যে পার্থক্য হইল এই যে, খেজুর গাছের মালিক খেজুর খাওয়ার উপযুক্ত হওয়ার পূর্বে বিক্রয় করিতে পারে না, আর জমির মালিক জমি এই অবস্থায় দিতেছে যে উহা খালি, উহাতে কিছুই নাই।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ খেজুর বা এ জাতীয় গাছে দুই, তিন বা চার বৎসর অথবা বেশি বা কম বৎসরের জন্য সেচ ব্যবস্থার উপর দেওয়া বৈধ। খেজুর গাছের মতো অন্যান্য বৃক্ষেও ইহা বৈধ হইবে, এইরূপ আহলে ইলম-এর নিকট আমি শুনিয়াছি।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ মুসাকাতকারী বা বাগানের মালিক হইতে শ্রমিক নিজের জন্য অতিরিক্ত কিছু খাস করিয়া লইতে পারিবে না তাহা স্বর্ণ রৌপ্য হউক বা খাদ্যদ্রব্য বা অন্য কিছু হউক, ইহা জায়েয নহে। অনুরূপ শ্রমিকের পক্ষেও বাগানের মালিক হইতে নিজের জন্য অতিরিক্ত কিছু গ্রহণ করা বৈধ নহে। তাহা স্বর্ণরৌপ্য হউক বা খাদ্যদ্রব্য হউক — অতিরিক্ত কিছু গ্রহণ করা উভয়ের জন্য বৈধ নহে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ মুকারাযা বা মুসাকাতে শর্তের অধিক কিছু চাহিলে উহা ইজারা বলিয়া গণ্য হইবে। ইজারার শর্তাবলি ইহাতে প্রযোজ্য হইবে। ধোকার আশংকা রহিয়াছে এমন কিছুতে ইজারা অবৈধ। জানা নাই ফসল আদৌ হইবে কিনা বা কম হইবে, না বেশি হইবে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ যদি কেহ এইরূপ জমি মুসাকাত ব্যবস্থার উপর দেয় যাহাতে খেজুর, আঙ্গুর বা এ জাতীয় গাছ থাকে আবার খালি জমিও থাকে। যদি জমিতে গাছ থাকে বেশি এবং খালি জমি একতৃতীয়াংশ অংশ থাকে বা উহা হইতে কম হয় তবে সেচের উপর দেওয়া বৈধ হইবে।

মালিক (রহঃ) বলেনঃ যদি খালি জমি যাহাতে খেজুর বা আঙ্গুরের বৃক্ষ রহিয়াছে দুই-তৃতীয়াংশ বা ততোধিক হয় তবে এইরূপ জমি কেরায়া লওয়া বৈধ হইবে, সেচের উপর দেওয়া বৈধ হইবে না। কেননা লোকের মধ্যে এই নিয়ম রহিয়াছে যে জমিতে সেচের উপর দেওয়া হয় উহাতে খালি জায়গাও থাকে। অথবা যে তলোয়ারে চাঁদি লাগান থাকে উহাকে চাঁদির পরিবর্তে বিক্রি করিয়া দেয় কিংবা যে হার বা আংটিতে স্বর্ণ রহিয়াছে, উহাকে স্বর্ণের পরিবর্তে বিক্রি করিয়া দেয় বরাবরই মানুষ এই ধরনের কারবার করিয়া থাকে। আর ইহার কোন সীমা নির্দিষ্ট নাই যে, এই পরিমাণ হইলে বৈধ হইবে, ইহার অতিরিক্ত বৈধ হইবে না, হারাম হইবে। আমাদের মতে এই বিধান রহিয়াছে যে, যখন তলোয়ার ইত্যাদিতে বা আংটিতে স্বর্ণ ইত্যাদি এক তৃতীয়াংশ অংশের মূল্যের সমান হয় বা উহা হইতে কম হয় তবে উহা চাঁদি বা স্বর্ণের পরিবর্তে বৈধ হইবে, অন্যথায় বৈধ হইবে না।

English

Malik related to me from Ibn Shihab from Sulayman ibn Yasar that the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace, used to send

Abdullah ibn Rawaha to Khaybar, to assess the division of the fruit crop between him and the jews of Khaybar.

The jews collected for Abdullah pieces of their women's jewellery and said to him, "This is yours. Go light on us and don't be exact in the division!"

Abdullah ibn Rawaha said, "O tribe of jews! By Allah! You are among the most hateful to me of Allah's creation, but it does not prompt me to deal unjustly with you. What you have offered as a bribe is forbidden. We will not touch it." They said, "This is what supports the heavens and the earth."

Malik said, "If a share-cropper waters the palms and between them there is some uncultivated land, whatever he cultivates in the uncultivated land is his."

Malik said, "If the owner of the land makes a condition that he will cultivate the uncultivated land for himself, that is not good because the sharecropper does the watering for the owner of the land and so he increases the owner of the land in property (without any return for himself)."

Malik said, "If the owner stipulates that the fruit crop is to be shared between them, there is no harm in that if all the maintenance of the property - seeding, watering and case, etc. - are the concern of the sharecropper.

If the share-cropper stipulates that the seeds are the responsibility of the owner of the property - that is not permitted because he has stipulated an outlay against the owner of the property. Share-cropping is conducted on the basis that all the care and expense is outlayed by the share-cropper, and the owner of the property is not obliged anything. This is the accepted method of share-cropping."

Malik spoke about a spring which was shared between two men, and then the water dried up and one of them wanted to work on the spring and the other said, "I don't have the means to work on it." He said, "Tell the one who wants to work on the spring, 'Work and expend. All the water will be yours. You will have its water until your companion brings you half of what you have spent. If he brings you half of what you have spent, he can take his share of the water.' The first one is given all the water, because he has spent on it, and if he does not reach anything by his work, the other has not incurred any expense."

Malik said, "It is not good for a share-cropper not to expend anything but his labour and to be hired for a share of the fruit while all the expense and work is incurred by the owner of the garden, because the share-cropper does not know what the exact wage is going to be for his labour, whether it will be little or great."

Malik said, "No-one who lends a qirad or grants a share-cropping contract, should exempt some of the wealth, or some of the trees from his agent, because, by that, the agent becomes his hired man. He says, 'I will grant you a share-crop provided that you work for me on such- and-such a palm - water it and tend it. I will give you a qirad for such-and-such money provided that you work for me with ten dinars. They are not part of the qirad I have given you.' That must not be done and it is not good. This is what is done in our community."

Malik said, "The sunna about what is permitted to an owner of a garden in share-cropping is that he can stipulate to the share-cropper the maintenance of walls, cleaning the spring, sweeping the irrigation canals, pollinating the palms, pruning branches, harvesting the fruit and such things, provided that the share-cropper has a share of the fruit fixed by mutual agreement. However, the owner cannot stipulate the beginning of new work which the agent will start digging a well, raising the source of a well, instigating new planting, or building a cistern whose cost is great. That is as if the owner of the garden said to a certain man, 'Build me a house here or dig me a well or make a spring flow for me or do some work for me for half the fruit of this garden of mine,' before the fruit of the garden is sound and it is halal to sell it. This is the sale of fruit before its good condition is clear. The Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace, forbade fruit to be sold before its good condition became clear."

Malik said, "If the fruits are good and their good condition is clear and selling them is halal and then the owner asks a man to do one of those jobs for him, specifying the job, for half the fruit of his garden, for example, there is no harm in that. He has hired the man for something recognised and known. The man has seen it and is satisfied with it.

"As for share-cropping, if the garden has no fruit or little or bad fruit, he has only that. The labourer is only hired for a set amount, and hire is only permitted on these terms. Hire is a type of sale. One man buys another man's work from him. It is not good if uncertainty enters into it because the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace, forbade uncertain transactions."

Malik said, "The sunna in share- cropping with us is that it can be practised with any kind of fruit tree, palm, vine, olive tree, pomegranate, peach, and soon. It is permitted, and there is no harm in it provided that the owner of the property has a share of the fruit:
a half or a third or a quarter or whatever."

Malik said, "Share-cropping is also permitted in any crop which emerges from the earth if it is a crop which is picked, and its owner cannot water, work on it and tend it.

"Share- cropping becomes reprehensible in anything in which share-cropping is normally permitted if the fruit is sound and the good condition is clear and it is halal to sell it. He must share-crop in it the next year. If a man waters fruit whose good condition is clear and it is halal to sell it, and he picks it for the owner, for a share of the crop, it is not sharecropping. It is similar to him being paid in dirhams and dinars. Share-cropping is what is between pruning the palms and when the fruit becomes sound and its sale is halal."

Malik said, "If some one makes a share-cropping contract for fruit trees before the condition becomes clear and its sale is halal, it is share-cropping and is permitted . "

Malik said, "Uncultivated land must not be involved in a share-cropping contract. That is because it is halal for the owner to rent it for dinars and dirhams or the equivalent for an accepted price."

Malik said, "As for a man who gives his uncultivated earth for a third or a fourth of what comes out of it, that is an uncertain transaction because crops may be scant one time and plentiful another time. It may perish completely and the owner of the land will have abandoned a set rent which would have been good for him to rent the land for. He takes an uncertain situation, and does not know whether or not it will be satisfactory. This is disapproved. It is like a man having someone travel for him for a set amount, and then saying, 'Shall I give you a tenth of the profit of the journey as your wage?' This is not halal and must not be done."

Malik summed up,"A man must not hire out himself or his land or his ship unless for a set amount."

Malik said, "A distinction is made between sharecropping in palms and in cultivated land because the owner of the palms cannot sell the fruit until its good condition is clear. The owner of the land can rent it when it is

uncultivated with nothing on it."

Malik said, "What is done in our community about palms is that they can also be share-cropped for three and four years, and less or more than that."

Malik said, "That is what I have heard. Any fruit trees like that are in the position of palms. Contracts for several years are permissible for the sharecropper as they are permissible in the palms."

Malik said about the owner, "He does not take anything additional from the share-cropper in the way of gold or silver or crops which increases him. That is not good. The share-cropper also must not take from the owner of the garden anything additional which will increase him of gold, silver, crops or anything. Increase beyond what is stipulated in the contract is not good. It is also not good for the lender of a qirad to be in this position. If such an increase does enter share- cropping or quirad, it becomes by it hire. It is not good when hire enters it. Hire must never occur in a situation which has uncertainty in it."

Malik spoke about a man who gave land to another man in a share-cropping contract in which there were palms, vines, or the like of that of fruit trees and there was also uncultivated land in it. He said, "If the uncultivated land is secondary to the fruit trees, either in importance or in size of land, there is no harm in share-cropping. That is if the palms take up two-thirds of the land or more, and the uncultivated land is a third or less. This is because when the land that the fruit trees take up is secondary to the uncultivated land and the cultivated land in which the palms, vines or the like is a third or less, and the uncultivated land is two-thirds or more, it is permitted to rent the land and share-cropping in it is haram."

"One of the practices of people is to give out sharecropping contracts on property with fruit trees when there is uncultivated land in it, and to rent land while there are fruit trees on it, just as a Qur'an or sword which has some embellishment on it of silver is sold for silver, or a necklace or ring which have stones and gold in them are sold for dinars. These sales continue to be permitted. People buy and sell by them. Nothing described or instituted has come on that which if exceeded, makes it haram, and if fallen below makes it halal. What is done in our community about that is what people practise and permit among themselves. That is, if the gold or silver is secondary to what it is incorporated in, it is permitted to sell it. That is, if the value of the blade, the Qur'an, or the stones is two-thirds or more, and the value of the decoration is one-third or less."

হাদিসের মান: তাহকীক অপেক্ষমাণ পুনঃনিরীক্ষিত

পাবলিশারঃ ইসলামিক ফাউন্ডেশন বর্ণনাকারীঃ সুলাইমান ইবনু ইয়াসার (রহঃ)

Link — https://www.hadithbd.com/hadith/link/?id=74301

হাদিসবিডির প্রজেক্টে অনুদান দিন